مرسوم رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٠
بالموافقة على اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين دولة البحرين ودولة قطر

نحن حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين.
بعد الإطلاع على الدستور،
وعلى اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين دولة البحرين ودولة قطر،
وبناءً على عرض وزير الخارجية،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

وُوفق على اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين دولة البحرين ودولة قطر الموقعة بمدينة المنامة في ١٥ ذي القعدة ١٤٢٠هـ الموافق ٢٠/٢/٢٠٠٠م والمرافقة لهذا المرسوم.

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

أمير دولة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٧ محرم ١٤٢١هـ
الموافق: ٢٢ أبريل ٢٠٠٠م

اتفاقية
انشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون
بين دولة البحرين ودولة قطر

إن حكومة دولة البحرين وحكومة دولة قطر،

إنطلاقاً من العلاقات التاريخية والمصيرية التي تربط بين دولة البحرين ودولة قطر،

ورغبة منهما في الارتقاء بعلاقاتهما المشتركة الى مستوى يحقق طموحات الشعبين البحريني والقطري،

وتعميقاً لالتزامات البلدين بالمواثيق الدولية والاقليمية التي تدعو الى توثيق العلاقات الودية والتعاون بين الدول كميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية والنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،

وادراكاً للمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية التي يشهدها العالم،

اتفقتا على مايلي:

المادة الأولى

إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون برئاسة صاحبي السمو وليي عهد البلدين وعضوية كل من وزراء الخارجية والداخلية والمالية والاقتصاد والتجارة والمواصلات والشئون البلدية.

المادة الثانية

تهدف اللجنة العليا على وجه الخصوص الى:

أ) الوصول الى أعلى مستوى من التعاون والتنسيق السياسي في جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ب) تعزيز التعاون الدبلوماسي والقنصلي في علاقات البلدين مع الدول الأخرى.

ج) الوصول الى أعلى مستوى من التعاون في المجالات الاقتصادية، والتجارية واقامة المشاريع المشتركة وتشجيع الاستثمار في البلدين.

د) توثيق التعاون الأمني وتبادل المعلومات بما يرسخ الأمن المشترك للبلدين.

هـ) تعزيز التعاون في مجالات الاعلام والثقافة والرياضة والبحث العلمي ومجالات التعاون الأخرى التي يتفق عليها البلدان.

المادة الثالثة

تضع اللجنة العليا السياسة العامة للتعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والمجالات الأخرى التي تقتضيها مصلحة البلدين.

المادة الرابعة

تعقد اللجنة العليا اجتماعاً سنوياً على مستوى أولياء العهود بالتناوب في عاصمتي البلدين، ويسبق ذلك اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء، ولها أن تعقد اجتماعات استثنائية كلما دعت الحاجة لذلك.

المادة الخامسة

تنشىء اللجنة العليا المشتركة لجاناً وزارية تخصصية في مجالات التعاون المشترك بين البلدين.

المادة السادسة

يُنشأ مكتب تنسيق واتصال دائم على مستوى عال لدى وزارتي خارجية البلدين للاعداد للاجتماعات الدورية.

المادة السابعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بصفة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليها وبصفة دائمة بعد استكمال الاجراءات الدستورية طبقاً للنظام التشريعي المتبع في كل من البلدين، وتصبح سارية المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها. ويجوز لأي من البلدين اقتراح تعديل هذه الاتفاقية، ويصبح التعديل نافذاً بعد اتفاق البلدين عليه بذات الاجراءات المشار اليها أعلاه.

وقعت هذه الاتفاقية بمدينة المنامة في ١٥ ذي القعدة ١٤٢٠هـ الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٠م من نسختين أصليتين باللغة العربية تحتفظ كل دولة بنسخة منها.

عن حكومة دولة البحرين
محمد بن مبارك آل خليفة
وزير خارجية دولة البحرين

عن حكومة دولة قطر
حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
وزير خارجية دولة قطر